مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية

اسم المقال: مجلس الشورى في ولاية دمشق خلال حكم السلطان عبد المجيد الأول (1823 - 1861) دوره وأهميته
اسم الكاتب: د. ضياء صايل حيدر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2895
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلس الشورى في ولاية دمشق خلال حكم السلطان عبد المجيد الأول(1823– 1861) دوره وأهميته

د. ضياء صايل حيدر*

الملخص:

يوضح البحث أن مجلس الشورى في ولاية دمشق كان موجودًا طوال العهد العثماني، واستمر حتى قبل فترة إبراهيم باشا بسنوات عديدة، وبين البحث دور إبراهيم باشا في تشكيل مجلس الولاية، إذ تم تكليف الأمير بشير الشهابي بتشكيل هذا المجلس في حزيران 1832، وتم اختيار أعضاء المجلس من عموم أهالي الشام، ومعظمهم من المسلمين إضافة إلى صراف يهودي، وخواجه مسيحي.

وكانت مهمة المجلس الحكم بين الناس حسب القواعد الشرعية، وضرورة التقيد بالنزاهة والعدل، وإحقاق الحق، وكذلك تطرق البحث إلى آلية عمل المجلس من ناحية صدور القرارات، وتسجيلها، وختم المحاضر، وأحيانًا كانت هناك دعاوى توجه مباشرة إلى محمد علي باشا في مصر الذي كان يتابع أحوال الحكم بنفسه، ويحض على منع الظلم، وإنصاف المظلومين. وبعد انسحاب القوات المصرية من دمشق تشكل ديوان الشورى الجديد، وانحصرت صلاحيات مجلس الولاية بمناقشة الأمور الداخلية للولاية، وكان الهدف من ورائه تخفيف أعباء الناس وإنصاف المظلومين. وبين البحث آلية العمل بالمجلس ، فقد كانت عطلته يوم الجمعة إضافة إلى عطل الأعياد والمناسبات، وكان من ضمن اختصاصات المجلس الإشراف على الأسواق، ومكافحة الغلاء/ وتعيين أغاوات لأقسام دمشق الثمانية، وسرعة البت في القضايا.

* جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.

Shura Council in Damascus Wilayat through the ruling of Sultan Abd Almajeed the First (1861-1823), its role and importance.

Dr. deyaa Sael Hayder[**]**

Abstract

The research clarifies the role of Shura Council in the Wilayat of Damascus, or until the reign of Ibrahim Pasha for many years, and in its role in the formation of the State Council, where Prince Bashir al-Shihabi was assigned to form this Council in 1832, and the members of the Council were selected from all the people of Syria.

The mission of the council was to judge people according to the rules of legitimacy and the need to abide by fairness, justice and the realization of truth. In addition, it discussed the mechanism of the work of the Council in terms of the issuance and registration and seal of records. There were sometimes cases addressed directly to Mohamed Hali Pasha in Egypt, who was following the conditions of the ruling himself and urges to prevent injustice and fairness to the oppressed. After the withdrawal of Egyptian forces from Damascus, the new advisory board was formed and the powers of the state council were limited to discussing the internal affairs of the state. The meeting also discussed the mechanism of working in the council, where the holiday was on Friday, in addition to holidays and occasions. The council's duties included supervising markets, combating high prices, appointing Aghawat for the eight sections of Damascus, and urgent cases.

[**] Damascus University, College of Arts and Humanities, Department of History.

المقدمة:

حول أهمية البحث، وسبب اختياره، وإشكاليته، ومنهجيته: يستمد هذا البحث أهميته من كونه يتناول جانبًا مهمًا من تاريخ دمشق؛ وهو (مجلس شورى دمشق أو ديوان الشورى)؛ إذ سيتم التطرق إلى نشأة هذا المجلس، وتطور أوضاعه، ودوره في إنصاف المظلومين، ولا سيما الفلاحين والمزارعين والفقراء، وحتى كبار الملاكين، وجهوده الخيرة في رفع المعاناة عن الفلاحين والفقراء، ودوره في مراقبة الأسعار، وحسن جباية الضرائب، وحل المشكلات المختلفة، وتغليبه مصلحة الناس على مصلحة الدولة، وهذا الأمر كان مجهولًا تمامًا.

وطرح البحث عدة إشكاليات:

- هل كان مجلس الشورى في دمشق موجودًا قبل فترة حكم إبراهيم باشا أم لا ؟
- ما دور إبراهيم باشا في تفعيل مجلس شورى الشام ؟
- هل نجح المجلس في حل مشكلات السكان؟
- هل ساهم مجلس شورى الشام برفع معاناة الفقراء والفلاحين، وتغليب مصلحة الناس على مصلحة الدولة.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي ، فقد عمل على قراءة وثائق المحاكم الشرعية بدمشق خلال فترة البحث، فضلًا عن الاستعانة ببعض المصادر الأساسية، وتحليل مضمونها، وتوظيف المعلومات في خدمة البحث.

أولًا: مجلس الشورى بدمشق قبل الحكم المصري:

يُعد مجلس الشورى بدمشق، أو مجلس ديوان الولاية علامة مميزة في تاريخ دمشق في العصر العثماني، ولاسيما أنه لم يتناوله أحد بالبحث الوافي من خلال الوثائق والمصادر الأصلية، ومع أن أول مجلس لديوان دمشق تأسس في عهد إبراهيم باشا[1] بن محمد علي، فإننا من خلال تتبع الوثائق التاريخية نجد أن الديوان كان موجودًا بدمشق طوال العهد العثماني، وإنما تطورت صلاحياته واختصاصاته في عهد إبراهيم باشا وما بعده، كما ستثبته الدراسة.

ومن خلال الوثيقتين الآتيتين سوف يتبين أن ديوان الشورى كان موجودًا منذ زمن بعيد، واستمر حتى قبل دخول إبراهيم باشا دمشق بقرن ونيف.

---

[1]- **إبراهيم باشا:** هو ابن محمد علي باشا، دخل دمشق في1831، وهو الذي طور ديوان الشورى في دمشق؛ عابدين، محمد أمين: الحاشية، مج1، دار إحياء التراث، بيروت، 1419هـ، ص: 253.

ففي إحدى الوثائق نقرأ:

بديوان دمشق الشام وبحضور الوزير حسين باشا محافظ دمشق الشام، والشيخ لطف الله أفندي القاضي العام بدمشق، وجماعة من أرباب الديوان.

ادعى إسماعيل آغا الكمركجي على أحمد عبد الباقي التوتنجي بأن عليه جمارك مكسورة قيمتها 1149غرشًا وشهد الشهود بذلك، فحكم القاضي بالدفع.

في 21 جمادى الأولى 1151هـ/1738م–السجل7 مشوش، وثيقة 134.

وفي وثيقة أخرى نقرأ

بديوان دمشق المحروسة وبحضور والي الشام الحاج عثمان باشا الوزير، وجماعة من أرباب الديوان هم: محمد آغا: ترجمان الديوان، ومحمد آغا: كتخدا الجاويشية، ومصطفى أفندي: كاتب العربي، وعُمر آغا: أمين الجاويشية، وخليل آغا: صاحب الزعامة بقرية خيارة نوفل[2] في 16 رمضان 1135هـ/1727م، ونلاحظ أن الوثيقة السابقة حضرها القاضي العام، بينما لم يحضر في هذه الوثيقة، وعلى كل حال فهذا يؤكد وجود الديوان بدمشق قبل الحكم المصري بوقت طويل، وأنه كان يجتمع عندما تعرض القضايا المهمة بالولاية.، وفي الفترة التي يعالجها البحث نجد أن الوالي عّلو باشا "عمل ديوانًا" في دمشق، سنة1831/1247م، قبيل دخول إبراهيم باشا، وكان الديوان يضم:

1) المفتي
2) وأمين المخازن: الكيلار أمينى
3) والشوربجي (مسؤول الطعام)
4) وقائد قوات الأمن: تفنكجي باشي
5) والمتسلم[3]
6) والخازندار، مسؤول الخزينة.

ويلاحظ أنه ليس فيهم من أصحاب المناصب الدينية إلا المفتي.[4]

ويُعد إبراهيم باشا المصري من ضمن ولاة الشام، صاحب الفضل الأول في تطوير عمل مجلس الشورى، ووضع النظام العام له، وتحديد سلطاته وطريقة عمله.

---

[2]– من سجلات المحاكم الشرعية، السجل49، الوثيقة 515، تاريخ 1135هـ/1727م، وانظر: الأوامر السلطانية: السجل4، وثيقة339، مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

[3]– **المتسلم**: هو نائب أو ممثل عن باشا الولاية في وحدة تدعى بالمتسلمية تكون بمرتبة السنجق؛ النجار، جميل موسى: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص: 3.

[4]– مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية، نشرها قسطنطين الباشا، مطبعة حريصا، لبنان، 1926، ص: 43.

ثانيًا: تطور المجلس في عهد إبراهيم باشا:

من أوائل أعمال إبراهيم باشا في دمشق تشكيل "مجلس أو ديوان الشورى"، وقد كلف إبراهيم باشا الأمير بشير الشهابي بتشكيل هذا المجلس، فقام هذا بتكليف المعلم بطرس كرامة الخبير بأحوال الشام وأهلها باختيار الأعضاء، وتم ذلك يوم 10محرم 1248هـ/حزيران 1832م[5].

وقد شكل المجلس من الأعضاء الآتية أسماؤهم: (محمد حافظ بك العظم، وسليم أفندي الكيلاني، ومحمد أفندي العجلاني، ومحمد نسيب أفندي حمزة، وعلي آغا الترجمان، وعبد القادر أفندي الكيلاني، وأحمد أفندي البكري، وأحمد أفندي الحصني، وأحمد أفندي الميناني، وإبراهيم بك المودن، وعبد القادر آغا كولاهلي، وصالح آغا الحكيم ، وحمود آغا الكبير، ومحي الدين آغا خير، وعبد القادر آغا خطاب، والشيخ سعيد قطنا، والحاج إبراهيم إيتوني، والحاج نعمان باشجي، وعلي آغا خزنه كاتبي، والخواجا روفائيل الصراف عن اليهود، والخواجة ميخائيل كحيل عن النصارى.[6])

وقال إبراهيم باشا: **(لقد انتخبناكم من عموم أهل الشام للحكم بين الناس بحسب القواعد الشرعية، وتداول الآراء علنًا، وإصدار القرارات بالأكثرية، مع مراعاة الأمانة والنزاهة والعدل والمساواة بعيدًا عن المحسوبية[7]).**

وكان الكاتب يُسجل أوقات الحضور لكل عضو بمنتهى الدقة، ويحاسب المتأخرين، ويعمل على إنجاز القضايا بأسرع وقت ممكن، ويقرأ على الأعضاء الدعاوى، ويأخذ رأيهم في الحل، وإذا انشغل عضوان أو أكثر بالثرثرة فيلفت نظرهم إلى ذلك، ويسجل ذلك في المحضر. وكان ديوان الشورى منتشرًا بصورة أصغر في الألوية، ويمكن للناس استئناف القرارات في مجلس دمشق، أو بيروت.

وبعد صدور القرارات بصورة علنية تسجل في سجلات المجلس والديوان، ثم يختم المحضر الذي يسمى "الجورنال"، وهكذا كان يعرف آنذاك، ويُرفع إلى محمد علي باشا بالقاهرة، ليتابع الأحوال يومًا بيوم.[8]

ومع وجود مجلس الشورى، فقد كان هناك شكاوى تُوجه مباشرة إلى "ولي النعم"؛ وهو لقب محمد علي باشا وأحفاده، وهذا مثال على ذلك: إلى ولي النعم(محمد علي باشا) إن

---

[5]- باشا، أمين سامي: تقويم النيل، طبعه دار الكتب المصرية، القاهرة، 1928م، ص: 401.

[6]- نوفل، عبد الله: كشف اللثام عن محيا الحكومة في إقليمي مصر وبر الشام، طرابلس، 1990، ص: 282.

[7]- باشا، أمين سامي: تقويم النيل، ص: 401.

[8]- أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سورية، ط1، دار صادر، بيروت، 1929، ص: 37.

الشيخ حسين عبد الهادي، والشيخ قاسم الأحمد، والمدعو "قسطا سيرافيم" من الكاثوليك يظلموننا في جمع الضرائب، وطالبونا بمبلغ 9.000 غرش، مع أن سعادة إبراهيم باشا قد أعفانا وكنائسنا من الرسوم وحددها بـ 800 غرش، وصرنا ندفعها 9.000 غرش، وكل "الأفندية" يريدون الشكوى على الكاثوليك، ولكنهم يخافون من حنا بحري بك. ونرجو إعادة المعلم "سماعت"، وقسطنطين الرومي لجباية الضرائب ملتمسين إجابتنا، وطرد هذه الثعابين السامة.....[9].

وبعد انسحاب إبراهيم باشا من دمشق شكل أحمد آغا العثماني متسلم دمشق ديوان الشورى، وكان مكونًا من المفتي، ونقيب الأشراف، والآغاوات، والتجار، وكان فيهم اثنان من النصارى، وواحد من اليهود وهم:

حنا عنحوري عن الكاثوليك، وجبران ميداني عن الأرثوذكس، ورفائيل اليهودي الصراف[10]. يتبين أن المجلس ضم أعضاء من كافة عناصر المجتمع الدمشقي هذا دليل الانفتاح والتعايش وكي يتسنى لأهل الذمة الدفاع عن مصالحهم أسوة بباقي شرائح المجتمع في دمشق.

ثالثًا: المجلس ودوره الفعال في عهد السلطان عبد المجيد[11]:

حاول المسلمون في المجلس ممارسة صلاحيات سياسية وإدارية، فقرروا إعادة النصارى إلى وضعهم السابق، وحرروا بذلك قرارات وزعوها في البلدة، فاحتج النصارى، فجمعهم المتسلم، وقال لهم: بإذن من حررتم الأوامر المختصة بالنصارى؟ هل أنتم حكام؟ ونادى بإبطال الأحكام الجديدة، ورجعت حليمة إلى عادتها القديمة؛ أي مجاهرة النصارى بشرب الخمور، ولبس العمائم البيض، واقتناء الجواري وما إلى ذلك.[12]

وهكذا تحددت صلاحيات مجلس شورى ولاية دمشق منذ البداية، وانحصرت أعماله في مناقشة الأمور الداخلية للولاية، وعلاقة الناس بالسلطان، وفرمانات السلطان إلى دمشق، ومع ذلك فقد مارس هذا المجلس في عهده الجديد عهد السلطان عبد المجيد سلطات واسعة ساهمت في تخفيف أعباء الناس الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.

---

[9]- نعيسة، يوسف: المرجع في الوثائق التاريخية عن الشام، ط1، جامعة دمشق، 2004، ص: 381.

[10]- أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سورية، ص: 92.

[11]- هو ابن محمود الثاني 1823–1861، وهو رائد التنظيمات وأبرزها كلخانه خطي حليم، إبراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، 1988، ص: 206.

[12]- مؤلف مجهول: المذكرات التاريخية، ص: 43.

ومن خلال القراءة المتأنية للعديد من وثائق مجلس ديوان دمشق، والأوامر السلطانية، فقد كان هذا المجلس شيئًا جديدًا في دمشق، يدافع مع القاضي عن المستضعفين والبائسين والمظلومين، وهذه ملحوظاتنا على أحوال هذا المجلس:

1- مع أنه عند نشأته كان فيه ثلاثة أعضاء من غير المسلمين، فإننا نجد أنه في سنة 1260هـ وسنة 1261هـ/1844م-1845م، لم يكن في المجلس أحد من غير المسلمين، وهذا يدل على أنه لم تكن هناك طريقة انتخابات، بل كان يُعيَّن الأعضاء تعيينًا، وجميع شرائح المجتمع كانت تضع ثقتها في المجلس.

وعلى سبيل المثال فإن أعضاء المجلس في جلسة يوم السبت 28 شوال 1260هـ/1844م كانوا حضرة مفتي أفندي، ونسيب أفندي، ومهايني أفندي، وخليل بك، ونقيب الأشراف، ومصطفى جلبي، وحسيبي أفندي، وغزي أفندي، ومحمد بك العظمة، وجابي أفندي، وأبو السعود أفندي[13]؛ وفي جلسة 10المحرم 1261هـ/1845م نجد أن الأعضاء الحاضرين كانوا ستة من المسلمين، ولا أثر لغيرهم في المجلس.[14]

2- كان المجلس ينعقد يوميًا، وكان الأعضاء يحضرون على فترات بدءًا من الساعة السادسة والنصف صباحًا حتى الساعة التاسعة والنصف مساءً، وفي بعض الأحيان نلاحظ حضورهم جميعًا في وقت واحد وهو الساعة السابعة صباحًا، وكان الدفتردار يراقب الدوام، ويستجوب الأعضاء المتأخرين أو الغائبين، وعندما استجوب العضو "محمد الجابي" عن سبب تأخره وغيابه أبدى هذا عذره بانحراف مزاجه، ووعد بالحضور[15]؛ وفي شهر رمضان المبارك كان المجلس ينعقد في الليل، ونقرأ: في يوم الإثنين 7رمضان 1261هـ/1845م انعقد المجلس بعد صلاة العشاء طول الشهر[16]، وذلك للنظر في قضايا وهموم سكان الولاية؛ وكان المجلس يعطل يوم الجمعة، ويعطل في الأعياد والمناسبات، ويدون في سجل الدوام عن يوم العطلة عبارة "فيدوس"؛ أي عطلة، وقد ظلت هذه الكلمة مستعملة في دمشق سنوات طويلة بعد الحكم العثماني، وحرفت إلى فوداس.

3- من خلال عشرات الوثائق التي أطلعنا عليها كان هذا المجلس ملاذًا لأهل دمشق، يلجؤون إليه كلما ضاقت بهم الأحوال، فقد كان المجلس بدوره ينصف المظلومين، ولو على حساب مصلحة الدولة، وهذا أمر يكاد أن يكون مجهولًا اليوم، وهذا ما أورده البحث في الصفحتين 17و18.

---

[13] - ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة29-43، تاريخ 1260هـ/1844م.

[14] - ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة140، تاريخ 1261هـ/1845م.

[15] - ترجمة أوامر سلطانية: السجل5، وثيقة35.

[16] - ترجمة أوامر سلطانية: السجل5، وثيقة450.

4- كان الدفتردار والكيخية وغيرهما يحيلون إلى المجلس العرائض التي تصلهم من العامة، فيدرسها المجلس ويصدر قراره فيها، وكثيرًا ما كان يصطدم بالدفتردار أو الكيخية عندما يكون القرار ماسًا بميزانية الدولة، وفي أحيان كثيرة كان حكم المجلس يسري رغمًا عن المعارضة، وهذا يؤكد أنه لم يكن مجلسًا صوريًا لتنفيذ رغبات الحكام كما جرت العادة في كثير من البلدان.

5- وكانت تجري في المجلس بصورة علنية المزايدات الخاصة بالتزام جباية الضرائب في المجالات المختلفة، مثل ضرائب تلزيم الأسواق، وتلزيم اللحامين، وضرائب الحرير، وضرائب الدخان، والتزام القبان، والتزام الجمارك، والتزام ضرائب المعارف لترميم المدارس وصيانتها، والتزام ترميم الأماكن المقدسة لأهل الذمة، والتزام ضريبة الفردة التي فرضت خلال الحكم المصري، وكان أعضاء المجلس أنفسهم يشاركون في هذه المزايدات.

وهذا نموذج عملي: في الجلسة التي عقدها مجلس شورى دمشق بديوان الكتخدا جرى تلزيم أقلام أمتعة الجمارك بالشام عن سنة 1261هـ / 1845م إلى السيد عبد القادر خطاب بمبلغ 13.000غرش بعد ما شارك في المزاد تسعة أعضاء.[17]

وفي ربيع الأول 1261هـ/1845م جرت في المجلس مزايدة الدخان البلدي، واستقر المزاد على السيد عبد القادر خطاب بمبلغ 36350غرشًا.

وفي جلسة يوم الخميس 22المحرم سنة 1261هـ/1845م جرى التزام "مقاطعة الحشر جيان"، وقد بدأ المزاد بـ 15.000 غرش، وانتهى بـ 32.000 غرش على السيد حسين الموصلي، وكفيله عبد القادر الموصلي[18].

أما الحشرجيان هؤلاء فقد ورد ذكرهم مع الغريبيان وجلادي الشمس، وهم من طوائف الزّط؛ أي النور، وكانوا يقيمون في الشام والقدس الشريف ونابلس وحمص واللد ومعرة النعمان وغزة ويافا والرملة وتوابع الألوية المذكورة[19]، وكانت عليهم رسوم يقوم الملتزم بجمعها منهم بالالتزام، كما في هذه الوثيقة.

6- ومن الأمور الطريفة أنه كان في دمشق ثمانية مجالس شورى مصغرة بعدد أقسامها الثمانية، ففي وثيقة جديدة أن "مجلس ثُمن العمارة"؛ أحد أحياء دمشق كان يضم ثمانية رجال من الدولة ومن أعيان الحي، وكان يرسل إليه المجلس الرئيسي مستفسرًا عن أحوال أهل الثُمن، وسلوكهم، وتصرفاتهم، وأحوال الناس عامة لخبرته بها.[20]

---

[17]- ترجمة أوامر سلطانية: السجل5، الوثيقة232، تاريخ 1261هـ/1845.

[18]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة156، تاريخ 1261هـ/1845م.

[19]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل1، وثيقة63؛ وسجل5، وثيقة63، تاريخ1261هـ/1845م.

[20]- محاكم شرعية: السجل525، دمشق، الوثيقة الأولى، تاريخ 1261هـ/1845م.

وفي أول المحرم 1261هـ/1845م جرى المزاد على "أقلام المنسوجات ورسومها" على النحو الآتي:

دفع نقيب الأشراف	30.000غرش
دفع نسيب أفندي	50.000غرش
وحسيب أفندي	70.000غرش
والسيد محي الدين	130.200غرش
وأخيرًا دفع عبد القادر خطاب	145.000غرش

فاستقر المزاد عليه.[21]

7- ومن اختصاصات المجلس فرض الضرائب والرسوم بالتشاور مع الدفتردار والكيخية والآستانة، أو تقسيط الرسوم، أو إسقاط قسم منها أو كلها، ومن اختصاصاته الإشراف على الأسواق، وتحديد الأسعار ومكافحة الغلاء، ومساعدة القرى المنكوبة بالجفاف أو الصقيع أو الجراد أو الآفات الأخرى.

ومن الوثائق النادرة وثيقة عن التماس اليهود إعادة إعمار كنيستهم في حي اليهود بدمشق، وهي تعطي فكرة واضحة عن انعدام التعصب في دمشق، وسيادة القانون والعدل، وهذه خلاصة الوثيقة.

فقد التمس عدد من حاخامات اليهود من المجلس الكشف على كنيستهم في حي اليهود، في الجنوب الشرقي من دمشق، والسماح لهم بأعمارها وترميمها.

فتوجه أعضاء المجلس جميعًا ومعهم مندوب عن القاضي الشرعي، والمعمار باشي بدمشق، وعدد من أهل الخبرة بدمشق إلى كنيسة "رقي" بمحلة اليهود بدمشق بحارة السّقلانيين، فوجدوا أن معظمها متهدم، وذرعوها فكانت 16×18ذراعًا، وارتفاع السقف ثمانية أذرع، وفيها الجدران الثلاثة بحاجة إلى ترميم، وكذلك السقف، ووجدوا الحائط الشمالي متهدمًا تمامًا، ويحتاج إلى إعادة البناء الأساسي، وقد سأل أعضاء المجلس جيران الكنيسة المسلمين عن الأمر، فأخبروا أن الكنيسة قديمة، والأساس قديم، وأوصوا المجلس والوالي بإصدار الأوامر لترميم الكنيسة، وإعادتها كما كانت، وتم ذلك بحضور القائمين على الكنيسة وخدَّامها الثلاثة الذين قدموا ألتماسهم لمجلس الشورى، فأمر المجلس بإعادة ترميم الكنيسة في 4 ربيع الأول 1265هـ/1848م[22]، وهذا يدل على فاعلية المجلس وواقعيته وسرعة البت في القضايا.

---

[21]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة134، تاريخ 1261هـ/1845م.

[22]- **السجل414**: وهو من سجلات الأوامر السلطانية بدمشق، كتب باللغة العثمانية ماعدا هذه الوثيقة في الصفحة11.

ومن نماذج عمل الأثمان "الأقسام" وعلاقتها بمجلس الشورى الرئيسي، وطريقة تعيين "آغاوات" كل ثمن، نقدم هذه الوثيقة التي تمثل تطورًا وتقدمًا وواقعية في العمل والإدارة والتفكير بعيدًا عن البيروقراطية والجمود، إن صحت هذه الكلمة.

فقد حضر 16رجلًا من أعيان ثُمن سوق ساروجة إلى السيد أحمد أفندي الحسيبي عضو مجلس الشورى بدمشق، والمسؤول عن جمع ضريبة "الإعانة" في المجلس، وقالوا: "إنه نظرًا لوفاة آغا سوق ساروجة؛ حسن آغا حيدر، فقد انتخبنا مجتمعين ومتفقين السيد سعيد آغا الرماحي رئيسًا للحي، وسوف نكون معه يدًا واحدة لتحصيل مال الإعانة، وضمانًا لذلك قدمنا هذه المضبطة بأسمائنا وألقابنا لرفعها إلى مجلس شورى الشام"؛ وبعد رفعها إلى المجلس ومناقشتها صدر الأمر بالموافقة على طلب الأعيان، وتثبيت الانتخاب، وإقرار المذكور في عمله، ورُفع القرار إلى الكتخدا، أمين سر المجلس لإبلاغه لأصحاب الشأن؛ وفي هذه الوثيقة دلالة غريبة على وجود ما يسمى اليوم بالإدارة المحلية بأرقى أمورها، وعدم فرض المسؤولين على الناس فرضًا لاعتبارات شتى.....جمادى الأولى 1261هـ /1845م[23]

رابعًا: نماذج عملية من دور المجلس في إنصاف المظلومين والمحتاجين وحل مشكلات الناس:

بعد الاطلاع على عدد من الوثائق القاضية بإنصاف المظلومين، ومساعدة الفلاحين، وإسقاط الرسوم الضريبية عنهم (ضريبة القمح، ضريبة الحرير) عنهم في أوقات الشدة، وهي صادرة عن السلطان، وعن مجلس ديوان دمشق. **فرمان سلطاني إلى دمشق: نظرًا لما أصاب قرى دمشق من المحل في الأعوام السابقة في عهد الوالي صالح باشا، فإننا نأمر بإسقاط الضرائب المتأخرة عن الفلاحين، وإعفائهم منها تمامًا.[24] في 17 شعبان 1242هـ/1826م.**

وفي عريضة قدمها أهالي قرية مديرا في الغوطة نقرأ: لقد طُلب منا تقديم 11غرارة[25] من الشعير و25 قنطارًا من التبن، ونحن لا نستطيع تقديم ذلك بسبب فقرنا والجفاف، وكان جواب مجلس الشورى إنهم سيدفعون لأهالي مديرا ثمن الشعير والتبن كاملًا للتخفيف عنهم. في شهر شوال 1260هـ/1844م[26].

---

[23] – ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة 309، تاريخ 1261هـ/1845م.

[24] – ترجمة أوامر سلطانية: سجل3، وثيقة 107، تاريخ 1242هـ/1826م.

[25] – **الغرارة:** مكيال يستخدم للحبوب.

[26] – ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة17، تاريخ 1260هـ/1844م.

وهناك عرائض مماثلة من قرية كفر بطنا، والمليحة، وعين الفيجة، وجرمانا، والحديثة، وبرزة، وحفير التحتا، وأهالي قرية السلطان يعقوب في البقاع، وكلهم كانوا يستصرخون المجلس لإعفائهم من المطالبات، وقد وافق المجلس على كل الطلبات وأوعز إلى الكتخدا بتنفيذ ذلك.[27]

وهذا يؤكد أن المجلس راعى ظروف الفلاحين القاسية، عندما سمح لهم بتأجيل دفع الضرائب، أو إعفائهم من قسم منها أو كلها كما تبين الوثائق، وهذا يدل على أن السلطة كانت على دراية بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها البلاد من جهة، والشعب ولا سيما الفقراء منهم مما جعل بعضهم من القائمين على الإدارة يكتبون احتجاجات المواطنين، ومن جهة أخرى وجد من لا يلبي هذه الدعوات مثل الدفتردار وغيره.

واشتكى سكان مزرعة الطيبة التابعة لقرية ميدعا[28] من أنه فرضت عليهم رسوم وقدرها 3.000غرش كل سنة، وقد طالبهم الدفتردار بدفعها، مع أن قناة الماء الواصلة إلى البلد قد خربت، ولم تعد المزرعة تزرع شيئًا يؤخذ عنه الرسوم؛ لذلك فقد امتنعوا عن دفع الرسوم، واستنجدوا بمجلس الشورى بدمشق لإنصافهم من الدفتردار، ولدى مذاكرة المجلس بالأمر تقرر إسقاط الضرائب عنهم، ريثما تصلح القناة، ويعود الفلاحون إلى قريتهم.

وفي شهر رمضان المبارك 1260هـ/1844م[29] تقدم أهالي قرية المزة، وكفرسوسة بطلب إلى المجلس يرجون تأجيل القسط الثاني من الضرائب عنهم التي تدفع عادة في موسم عصر الزيتون، بسبب تعطل المعصرة، وعدم استطاعتهم الدفع، وقد وافق المجلس على التأجيل[30]. كما تقدم أهالي قرية العادلية[31] بطلب استرحام للمجلس لإعفائهم من دفع ما تّقرر عليهم؛ وهو 35غرارة من الحنطة مع الرسوم الأميرية بسبب سوء الموسم، وقد وافق المجلس على طلبهم.

وفي التماس إلى مجلس دمشق نقرأ: نظرًا لفقر قرية تل الأشعري في منطقة حوران والجيدور، وهي وقف على الشيخ عمر الباعوني، فقد التمست ابنة الشيخ المذكور إعفاء

---

[27]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، بالتسلسل الوثائق: 19-32-37-38-42-266-289.

[28]- **ميدعا:** هي قرية في غوطة دمشق الشرقية تتبع مركز ومنطقة دوما، وتقع جنوب قرية عدرا ب4.5 كم على حدود البادية؛ المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، إصدار مركز الدراسات العسكرية (تابع لوزارة الدفاع) بالتعاون مع الجمعية الجغرافية السورية والمؤسسة العامة للمساحة، 5مجلدات، المجلد5، ط1، 1990، ص: 382.

[29]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة114، تاريخ 1260هـ/1844م.

[30]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة73، تاريخ1260هـ/1844م.

[31]- **العادلية:** قرية في حوض الأعوج، وتتبع ناحية الكسوة، وتقع على الجانب الأيمن لنهر الأعوج، ويعمل سكانها بالزراعة؛ المعجم الجغرافي، المجلد4، ص: 238.

القرية من الرسوم والضرائب بسبب هرب أهلها منها لشدة فقرهم، وانعدام أسباب الحياة في القرية. وقد وافق المجلس على إعفاء هذه القرية من الرسوم الميرية تمامًا، وهذا نموذج على قرية أقفرت وهرب أهلها من شدة الفقر، وهنا كان لا بد للمجلس أن يتخذ إجراءه بإعفاء هذه القرية من الرسوم والضرائب نظرًا لشدة فقر السكان، وهذا دليل على سوء الأوضاع اقتصادية بشكل عام.

وفي ربيع الأول 1260هـ/1844م[32] اشتكى الفلاحون في قرية بيت تيما في الجولان من نزول 28خيالًا عندهم لتحصيل الرسوم من القرى المجاورة، وأنهم يرهقون أهالي القرية بالضيافات والطلبات، والتمسوا إنقاذهم من هؤلاء الفرسان.

وقد قرر المجلس إصدار أمر إلى الجنود بالانسحاب الفوري من قرية بيت تيما، وهؤلاء الجنود يتبعون الدفتردار والملتزم، ويرافقون الملتزمين في جمع الضرائب من القرى، وفي الغالب يقيمون في القرية التي تروق لهم، وهي هنا قرية بيت تيما.

وكانت تصدر أوامر كثيرة من السلطان والولاة بعدم تقديم المأوى والطعام لهؤلاء العساكر، وعدم تقديم شيء لهم غير الماء، ولكن العساكر كانوا يتجاهلون ذلك، وهذا الأمر الذي دفع السكان إلى الشكاوى إلى مجلس الشورى، وفي ذلك ناحية مهمة جدًا؛ وهي أن هؤلاء السكان وغيرهم لم يكونوا ليشتكوا على العسكر وغيرهم لولا ثقتهم بمجلس الشورى وقراراته العادلة والحازمة والسريعة.

وفي 22 المحرم 1260هـ/1844م[33] اشتكى أهالي قرية كفر حور إلى المجلس بأن الجراد أتى على مزروعاتهم فأبادها، ثم جاء الملتزمون يطلبون الضرائب، مما أدى إلى نزوح الفلاحين من القرية، والتمسوا تقسيط المطلوب منهم، فقرر المجلس تقسيم الضريبة إلى قسمين: صيفي وشتوي[34]؛ أي مساعدتهم بتقسيط المبلغ لتسهيل التسديد، وعدم دفع المبلغ مرة واحدة نظرًا لأوضاع السكان الاقتصادية الصعبة.

وكذلك اشتكى أهالي قرية الجبة[35] من الرسوم المفروضة عليهم وعجزهم عن دفعها، وظلم الشوباصي لهم، والتمسوا تأجيل الدين، وعزل الصوباشي لظلمه فوافق المجلس على طلبهم.[36]

---

[32]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة114، تاريخ 1260هـ/1844م.

[33]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة158، تاريخ 1260هـ/1844م.

[34]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة235، تاريخ 1260هـ/1844م.

[35]- **الجبة**: هي قرية في القلمون، تتبع ناحية عسال الورد ومنطقة يبرود، فيها آثار قديمة وأديرة، يعمل معظم سكانها بالزراعة؛ المعجم الجغرافي: المجلد2، ص: 634.

[36]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة238، تاريخ 1260هـ/1844م.

وقال أهالي قرية حزرما[37]: إنهم مدينون بمبلغ كبير قدره 75.000 غرش، وهم لا يجدون ما يأكلون، وحالتهم تستوجب الرحمة، ومعظم الفلاحين نزحوا من القرية، وتعطلت الزراعة فيها؛ وقد أحال الكتخدا هذا الالتماس إلى المجلس بعدما أوصى بمساعدتهم، وبعد الدراسة في المجلس أوصى المجلس بتكليف السيد محمد سعيد شمدين آغا بمساعدة أهل القرية على وجه السرعة بما يستطيع جمعه من المحسنين، وإقناع الفلاحين بالعودة إلى القرية بعد دفعه الديون عنهم أو تقسيطها بمعرفته وبما له من نفوذ.[38]

وذكر أهالي قرية "السَحْل" في القلمون أنهم قدموا الضريبة المفروضة عليهم، وهي: 100 مد[39] شعير إلى قرية النبك، و30 مد شعير إلى قرية يبرود.

ثم طلب منهم مجددًا تقديم الشعير إلى شونة الشام، وشونة قارة، وهم فقراء لا يطيقون ذلك، والتمسوا إعفاءهم من الضريبة الجديدة، فوافق المجلس على ذلك.[40] وكان ذلك في شهر ربيع الأول سنة 1260هـ / 1844م، واستنجد أهالي القطيفة بالمجلس والتمسوا إعانتهم في محنتهم، وتخفيف الضرائب أو إلغائها، فأجابهم المجلس إلى ذلك.[41]، وكان ذلك في شهر الله المحرم 1261هـ / 1845م

وذكر أهالي بيت سحم عجزهم عن دفع الضرائب المكسورة عليهم بسبب فقرهم والآفات الزراعية التي أتت عليهم. وكان جواب المجلس: إذا كان للقرية صوباشي فعليه دفع ما على القرية، ثم استيفاء ما دفع فيما بعد، وإن لم يكن للقرية صوباشي فتؤجل الرسوم المكسورة عليهم إلى حين ميسرة..

في 3صفر 1261هـ/1845م[42]، وذكر السيد محمد آغا البديوي، مأمور الأعشار في مقاطعة وادي العجم[43] وإقليم البلان[44]؛ قطنا أن الجراد والصقيع والجفاف والديون

---

[37]- **حزرما:** هي قرية في غوطة دمشق تتبع ناحية النشابية، يعمل معظم سكانها بالزراعة المروية من نهر بردى، وتنتج الحبوب والخضار، وقسم من سكانها يربون الأبقار؛ المعجم الجغرافي: المجلد3، ص: 57.

[38]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة87، تاريخ 1260هـ/1844م.

[39]- **المد:** هو مكيال للحبوب يساوي 73.125 كغ، محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1997، ص: 58-61.

[40]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة88، تاريخ 1260هـ/1844م.

[41]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة153، تاريخ 1261هـ/1845م.

[42]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة178، تاريخ1261هـ/1845م.

[43]- **وادي العجم:** تسمية قديمة تطلق على الروافد العليا لنهر الأعوج الذي ينبع من السفوح الوسطى الشرقية لجبل الشيخ، وأول ينابيعه تبدأ من قرية عرنة ثم يتجه إلى بلدة سعسع، وهو رافد آخر لنهر الأعوج يجتمعان ويشكلان نهر السيبراني، ومن ثم يشكلون نهر الأعوج.

[44]- **إقليم البلان:** هي تسمية تاريخية قديمة تطلق على السفوح الشرقية لجبل الشيخ الممتدة من قطنا شرقًا وحتى السفوح الممتدة إلى الشمال من قرية بانياس الجولان وتمتد على أكثر من 50كم.

المتراكمة على القرية المعروفة باسم الصورة قد أدت إلى نزوح سكانها وخرابها، والتمس من المجلس إنقاذ القرية. واجتمع المجلس الذي كان قد حُمّل أكثر مما يطيق لحل مشكلة الصورة، فقرر أعضاؤه "البحث عن رجل من أهل الخير" غني ورحيم كي يساعد القرية المنكوبة، ويدفع ما عليها، ويعيد سكانها إليها.....[45]

وكذلك اشتكى أهالي قرية المقيلبية إلى المجلس، واستصرخوا من الكارثة التي حلت بهم، وهي نزول الجنود في قريتهم، وإجبارهم على تقديم العلف، وتموين الجنود والمسافرين وإطعامهم، فأمر المجلس فورًا بإنصافهم، ومنع الجنود من الإقامة في القرية المذكورة[46] سنة 1260هـ/1844م؛ وأهالي قرية بقين المشهورة بمياهها، طلبوا عزل شيخ قريتهم حسين هاشم لظلمه، فُعزل (47)، وهذا يبين دور المجلس المهم والعادل في أغلب الأحيان في إنصاف السكان، ورفع الظلم عنهم؛ واشتكى أهالي قرية الريحان قرب دوما من عجزهم عن دفع الضرائب المكسورة، فتمت مسامحتهم بها[48]. وقال أهالي بيت سوى في الغوطة إن فلاحي القرية قد غادروها بسبب فداحة الضرائب والتكاليف واشترطوا لعودتهم تقسيط الرسوم على ثلاثة أقساط : واحد عند موسم القمح، والآخران عند موسم الزبيب والدبس، وأن يستمر هذا الاتفاق أربع سنين فوافق المجلس[49].

وما عرضناه من وثائق يوضح صورة مجلس الشورى، ودوره في رفع المعاناة عن الناس في أوقات الشدة، وهو ما كان خافيًا على كثير من الناس، وهكذا فإنه للمرة الأولى–فيما نعلم– يُسلط الضوء بهذه الطريقة على مجلس الشورى، ودوره في حل مشكلات الناس، وإنصاف المظلومين، ومساعدة الفلاحين والعمال والبؤساء.

خامسًا: طبيعة عمل مجلس الشورى المتعلق بغير الشكاوي:

لمعرفة طبيعة عمل المجلس وما يجري فيه غير بحث الشكاوى من خلال مئات الأمثلة، فلقد تقدم إلى المجلس شيخ اللحامين والجزارين بدمشق الشيخ محمد بعرض قال فيه: "نظرًا لأنكم جعلتموني شيخ اللحامين، ونظرًا لتعهدي بحسن السلوك، فأنني أتعهد، بأن أبيع جميع اللحامين اللحم بالتسعيرة التي أضعها، ولا أحسب حساب أحد ولا آخذ برطيلًا ولا رشوة..... أرجو من سعادتكم أن تحرروا لي مضبطة بأني شيخ اللحامة.

---

[45]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة 97، تاريخ 1261هـ/1845م.
[46]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة 184، تاريخ 1260هـ/1844م.
[47]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة 186، تاريخ 1260هـ/1844م.
[48]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة 294، تاريخ 1260هـ/1844م.
[49]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة 187، تاريخ 1261هـ/1845م.

وهذا نموذج عن نظام المهنة وأهميته، وأهمية شيخ الكار، والمحاولات القائمة لضبط الأسعار يدل على سوء الأوضاع الاقتصادية، لكن مجلس الشورى كان يتدخل لإنصاف الناس ورفع الظلم عنهم.

جواب المجلس: "بمذاكرة المجلس تقرر تعيين المذكور شيخًا للحامين بأمر سعادة ولي النعم، وتعهد بضبط أسعار اللحوم، وسيعين معه "دلال" لمساعدته، وإطلاق النداء في البلد بأسعار اللحم. وإذا وجد لحام واحد باع بالزيادة فسيعاقب.

تواقيع أعضاء المجلس[50]، في يوم 7جمادى الآخرة 1261هـ/حزيران1845م

وفي وثيقة أخرى نقرأ التماسًا من شيخ حارة اليهود بدمشق يقول فيها: "إنني أقوم بجمع الأموال الأميرية المترتبة على الطائفة للخزينة، كما أقوم بجميع ما تطلبه الطائفة مني، ومعي رجلان يعاونانني، ولما كنت فقير الحال، أرجو تخصيص شهرية لي"

وبعد دراسة الشكوى في المجلس وافق على منحه راتبًا شهريًا قدره 200 غرش، ولكل من كاتبيه 100 غرش. في شوال 1260هـ/1844م.[51] وهذا يدل أن أهل الذمة أيضًا لهم حصة من الإنصاف، وهذا ما نفذه مجلس الشورى، أي لم تكن هناك أي تفرقة بين شرائح المجتمع.

وفي الوثيقة التالية نجد أن مجلس الولاية كان يبت بسرعة في كل ما يرفع إليه من الشكاوى مهما كان نوعها، فقد اشتكى إلى المجلس أحد الفلاحين من قرية عسال الورد، وقال إنه اضطر للإقامة بحمص فترة قصيرة، ثم عاد إلى بلده، وهو مستقر بها، لكن جابي حمص يطالبه بدفع ضريبة الإعانة مع أنه يدفعها في عسال الورد، والتمس شطب اسمه من سجلات حمص.

وبعد أن تحقق المجلس من الشكوى، أمر جابي حمص بشطب اسم المشتكي من سجلات حمص بخصوص ضريبة الفردة أو الإعانة؛ في 4 صفر 1260هـ/1844م.[52]

واشتكى المشتغلون بصناعة الحبال إلى كتخدا الشام ومجلس الشورى فقالوا: إن سعر قنطار قشر القنب في الديوان؛ يعني تسعيرته في ديوان الشام . هو 300غرش، ويُؤخذ 9% من الثمن رسم جمارك، وإذا نقل إلى القرى يدفعون عليه جمركًا قدره 12%، ويحسب صاحب الجمرك ذلك على أساس أن سعر القنطار 600غرش، أي ضعف التسعيرة، ويدفعون على هذا الأساس 72 غرشًا، مع أن جميع البضائع لا يدفع جمركها إلا 3% من

[50]– ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة327، تاريخ 1261هـ/1845م.

[51]– ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة35–206، تاريخ 1260هـ/1844م.

[52]– ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة158، تاريخ 1260هـ/1844م.

قيمتها؛ والتمسوا من المجلس تطبيق تسعيرة قشر القنب التي هي 300غرش للقنطار، وجمركًا قدره 3% فقط، وبعد دراسة هذه الشكوى في المجلس تقرر إجابة "الحبالين" إلى طلبهم وإنصافهم[53]؛ 16جمادى الآخرة 1261هـ /1845م.

وهكذا نرى وجهًا جديدًا لهذا المجلس، وهو إنصاف أصحاب المهن، ووضع التسعيرة العادلة للمواد الأساسية للناس.

وممَّا تقدم يتبين أن مجلس الشورة كانت له مهمات جليلة في مجلات عدة مثل إنصاف الفقراء، وضبط الضرائب ، ومراقبة الأسعار، وضبط الجمارك، وإنصاف أصحاب المهن، والحد من تعسف المتسلطين من الموظفين.

دعوى حسن العجمي

تقدم مشهد حسن العجمي بمعروض إلى مجلس الشورى عن طريق الدفتردار، يعرض فيه أن قريبه "الشاه زادة" قد توفي بدمشق، وختمت تركته بأمر من القاضي الشرعي، وأنه وعياله لم يعد لديهم ما ينفقونه بعد الختم على التركة، والتمس حل مشكلته وأهله رحمة بهم. وقد درس المجلس هذه الشكوى، وقرر أن يخصص لهم في كل يوم 20 غرشًا لمصروفهم الضروري تصرف لهم من الخزنة الرسمية على سبيل القرض الحسن ريثما تنتهي قضية التركة، ويُرفع الحجز عنها، وعندها تستوفي الخزينة ما صرفته، وقد رفع المجلس هذا القرار إلى الدفتردار فوافق عليه، وتم إنصاف المشتكي.

يوم الخميس 23 ذي الحجة 1260هـ/1844م [54]. وهذه الوثيقة نادرة ومهمة تُبيّن أن هناك صلاحيات واسعة للمجلس الذي يمكن أن يقدم أموالًا من الخزينة لحل مشاكل المواطنين، ثم تستوفى فيما بعد كما رأينا بالوثيقة السابقة.

وتبين كذلك من خلال شكوى أهالي قرية عدرا دور المجلس في مساعدة السكان، فقد تقدم أهالي "عدرا" بشكوى إلى والي دمشق، خلاصتها أن عليهم لمال الوقف 25غرارة قمح، و110غرارة شعير على أساس أن الغرارة تساوي 80 مدًا، ولكن الملتزمين حسبوا هذا المقدار بالمدّ الوافي، وهو أكبر من المد المتعارف عليه، الأمر الذي أوقعهم في مشكلات كبيرة لا قبل لهم بها، وقالوا: إنه قد تأخر عليهم 50 غرارة شعير لم يدفعوها ،والتمسوا من الملتزم تأخيرهم خمسة أشهر ليقدموها فرفض ذلك؛ لذلك لجأوا إلى جناب الباشا لإنصافهم، والتمسوا من مجلس الشورى حل مشكلتهم، وقد رفع الوالي الطلب المذكور إلى المجلس، فأحاله إلى ناظر الأوقاف لإنصاف المشتكين.

---

[53]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، وثيقة346، تاريخ 1261هـ/1845م.

[54]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة115، تاريخ 1260هـ/1844م.

فقرر الناظر استيفاء المطلوب منهم بالكيل العادي المختوم أسوة بجميع قرى الولاية، ورفع القضية إلى المجلس، فاستدعى المجلس عددًا من فلاحي القرية، فأخبروه بسوء حال القرية، فقرر المجلس مساعدة الفلاحين تحقيقًا لمبدأ العدالة والرفق بالرعايا، وقرر إمهال فلاحي عدرا ستة أشهر إلى حين حصاد القمح والشعير، وأبلغ ناظر الأوقاف بذلك، وكذلك الوالي، وكُتب هذا القرار على المعروض نفسه ، وذلك في 25 ذي الحجة 1260هـ/1844م[55]

وكذلك شكاوى نصارى قلعة جندل[56]، فقد اشتكى أهالي قلعة جندل النصارى في وادي العجم إلى كتخدا دمشق الذي أحال الشكوى إلى مجلس الشورى طالبًا منه إنصاف المظلومين بحيث تتحقق راحة الجميع، وقد أرسل المجلس مباشرين إلى القرية المذكورة لمعرفة عدد سكانها الدروز والنصارى، وماذا يوجد لدى كل طائفة من كروم وأرزاق وأنوال حياكة ويقدم ذلك للمجلس. ولدى سؤال الدروز قرروا أن عدد النصارى في قريتهم أكثر من عدد الدروز، وأن أرزاق النصارى واسعة، وطالبوا بتوزيع الضرائب حسب إيراد كل طائفة. وبعد سؤال النصارى اتفق الفريقان النصارى والدروز على أن يأخذ النصارى خمسي المزارع، ويأخذ الدروز الثلاثة أخماس الباقية، ويؤخذ من الضرائب على النفوس من كل فريق بحسب عددهم؛ وحضر إلى المجلس عدد من الدروز والنصارى من أعيان قلعة جندل، ووافقوا على هذا القرار، والتزموا بتنفيذه، ورُفع القرار إلى الكتخدا الذي صادق عليه، وقدم صورة منه إلى كل فريق للعمل به. في 8 المحرم 1261هـ/1845م[57]. وهذا يبين مدى الدقة في تحصيل الضرائب من السكان بغض النظر عن انتماءاتهم.

شكوى حرس المجلس

اشتكى اثنان من حرس مجلس الشورى "التوفنكجية" إلى المجلس بأن لهم عشرة أشهر لم يقبضوا راتبهم ، وأنهم فقراء، وأصحاب عيال، والتمسوا صرف ماهيتهم المتأخرة، ومحاسبة "التوفنكجي باشي" بها؛ فوافق المجلس على صرف رواتبهم المتأخرة من الخزينة واقتطاعها من حصة التوفنكجي باشي، ثم صرف رواتبهم بعد ذلك شهرًا بشهر دون تأخير، وشرح قراره هذا على المعروض نفسه، ورفعه إلى الدفتردار لأخذ موافقته وتنفيذه في يوم السبت 3 محرم 1261هـ[58]

---

[55]– ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة120، تاريخ 1260هـ/1844م.

[56]– في منتصف الطريق بين قطنا، عرنة وليس فيها نصارى اليوم.

[57]– ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة139، تاريخ 1261هـ/1845م.

[58]– ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة128، تاريخ 1261هـ/1845م.

شكوى شيخ القصابين

اشتكى الحاج غنيم أبو قوره قصاب باشي إلى الكتخدا بأن له عند الخزينة 50.000 غرش، والتجار يطالبونه بالدفع حالًا، وهو لا يخرج من بيته بسبب ذلك، والتمس منحه وثيقة رسمية إلى التجار بعدم مطالبته بالمال قبل ستة أشهر قادمة حتى يقبض حقوقه عند الدولة وعند الناس، وقد رفع الكتخدا الطلب إلى المجلس مع التوصية بإنصاف المشتكي، فوافق المجلس على ذلك رحمة بالمشتكي. في 14محرم 1261هـ/1845م[59]

تعيين شيخ لطائفة الحصرية

اشتكى عدد من طائفة الحصرية من سوء حالهم، وأن "كارهم داقر"، والتمسوا تعيين السيد: "أبي حسن الدالي شيخًا عليهم، ورفع الكتخدا هذه الشكوى إلى المجلس، فاستدعى المجلس شيخ الحصرية "وختيارية الكار" ليسأل عن أحوال الدالي المذكور، من خلال هذه الوثيقة يتبين أيضا أن من مهام المجلس تعيين شيخ لبعض الطوائف الحرفية حين يطلب منه ذلك. وبعد المداولة والسؤال تقرر إبقاء شيخ الحصرية الحاج "أحمد أبو غنيم" في مكانه، وتعيين الحاج "أبي حسن الدالي" مساعدًا له، ووافق الجميع على ذلك، ودون هذا القرار على ظهر المعروض، ورفع إلى الكتخدا لاعتماده. في يوم السبت 17 المحرم 1261هـ/1845م[60]

تعيين شيخ قرية الريحان[61]

طلب أهالي الريحان تعيين الشيخ حسون بن حسن شيخًا عليهم بعد وفاة شيخهم السابق على أن يقوم هذا الشيخ بخدمة الميري والضيوف، وتقديم العلف المقرر على البلد مقابل أجر سنوي قدره ألف غرش، وأنهم راضون عنه؛ فاستدعى المجلس عددًا من أعيان الريحان، فأثنوا على الشيخ المذكور باسم أهل القرية، فصدر قرار المجلس بتعيينه شيخًا لقرية الريحان في 19 المحرم 1261هـ /1845م .

إنصاف مظلوم من الكسوة[62]

تقدم حسين الأصفر الكسواني بشكوى إلى المجلس بحضور الكتخدا قال فيها: إن شيخ الكسوة المدعو "حامد" اتهمه بسرقة المال وضربه وعياله ضربًا مبرحًا حتى اضطر إلى الاعتراف بما لم يقم به من السرقة.

---

[59]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة144، تاريخ 1261هـ/1845م.
[60]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة150، تاريخ1261هـ/1845م.
[61]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة154، تاريخ 1261هـ/1845م.
[62]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة176، تاريخ1261هـ/1845م.

وأيده في شكواه "ختيارية" القرية الذين قالوا: إن شيخهم لا ترضى طريقته ولا يحقق فيهم العدل، وبعد التأكد من الشكوى عُزل الشيخ حامد، وعين الشيخ سعيد بن أحمد شيخًا على الكسوة، ورضي به الفلاحون جميعًا، وطُلب من الكتخدا إصدار قرار بعزل الشيخ السابق، وتعيين الشيخ الجديد استجابة لمطالب أهل القرية وتحقيقًا للعدل فيهم، وطُلب منه التيقظ لمصلحة الميري، ومصلحة القرية، ويتبين مما سبق دور المجلس في إحقاق الحق وإنصاف المظلومين السبت أول صفر 1261هـ/1845م.

مضبطة من مجلس شورى حمص على مجلس شورى دمشق

وهذا جانب جديد من نشاط مجلس الشورى في حمص ودمشق، فقد جاء وفد من أعيان حمص، ومعهم مضبطة من مجلس الشورى بحمص خلاصتها أنه قد حضر إلى مجلس شورى دمشق الشيخ داود العينتبلي، وطلب توليته وقف سيدنا خالد بن الوليد في حمص بزعم أنه من ذريته، مع أنه ليس من ذريته وسبق له أن تقدم للباب العالي بدعوى مماثلة سنة 1244هـ ورفضت بعد ثبوت كذبه. والتولية على هذا الوقف تكون بفرمان شاهاني؛ لأنه وقف ملكي على مصالح التكية ومصارف الجامع، وقالوا: إنهم سبق أن أعلموا الدولة العليَّة بحقيقة هذا المدعي وبطلان مزاعمه، والتمسوا رفع شكواهم من المذكور إلى الدولة العلية. وقد أجابهم المجلس إلى سؤالهم ورفع مضبطة مجلس الشورى بحمص إلى السلطان لإبداء رأيه. الثلاثاء 11صفر 1261هـ/1845م[63]

شكاوى أهل حاصبيا على متسلمهم

ومن القضايا الحساسة والمعقدة التي بحثت في مجلس الشورى بدمشق شكوى "ختيارية الدروز" في مقاطعة حاصبيا التي وجهت إلى والي الشام وأحالها بدوره إلى المجلس لينظر فيها بعين الرأفة والعدل عملًا بتوجيهات السلطان. ونص الشكوى وأساسها كان من سوء إدارة "متسلم حاصبيا" الذي وصف بأنه "ولد" ولا خبرة له بالأحكام الأمر الذي أدى إلى فساد المقاطعة، وكان قد طلب الجميع من الدروز والنصارى عزل المتسلم الحالي، وتعيين والده سعد الدين مكانه، وقد أجابهم المجلس إلى طلبهم، وعزل الولد، وعين أباه سعد الدين مكانه، وهذا يبين دور مجلس الشورى في رفع الظلم وإنصاف أصحاب الحق. 17 ربيع الثاني 1261هـ/1845م[64]

[63]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة191، تاريخ 1261هـ/1845م.
[64]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة285، تاريخ 1261هـ/1845م.

تخصيص معاش دائم لعالم فقير

التمس الشيخ عبد الحفيظ النابلسي؛ وهو من طلبة العلم تخصيص مساعدة من المجلس له؛ لأنه فقير ولا مورد له ولا مال، وقد درس المجلس وضعه فوجده فقيرًا، ويقيم دائمًا في الجامع الأموي. فقرر المجلس بعد شهادة الشهود فيه تخصيص معاش شهري له قدره مئة غرش لينتفع الطلاب بعلومه، وينصرف إلى الإفادة والتعليم. في أول جمادى الأولى 1261هـ/1845م[65].

ويتبين مما سبق أن مجلس الشورى نظر في جميع الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكل ما يتعلق بحياة السكان في ولاية الشام، وتبين مقدار الدقة في عرض المشاكل، وطرح الحلول، وسرعة البت وإنصاف المظلوم.

[65]- ترجمة أوامر سلطانية: سجل5، الوثيقة275، تاريخ 1261هـ/1845م؛ ولمعرفة المزيد من نشاط المجلس انظر الوثائق: 348-353-379-388-391-405-408-420-421-423-452-482-490-494 من السجل الخامس -الأوامر السلطانية-

سادسًا: الخاتمة:

بينا في هذا البحث دور مجلس ولاية دمشق، أو أحوال مجلس شورى الشام قبل دخول القوات المصرية، وثم أوضحنا كيف تطورت أوضاعه ودوره خلال حكم إبراهيم باشا، وكيف تبلور دور مجلس الشورى في إنصاف المظلومين ولاسيما من الفلاحين والمزارعين الفقراء، وأوضحنا الجهود الخيرة للمجلس في رفع المعاناة عن الفقراء والمحتاجين، وكذلك أوضح البحث الدور المهم للمجلس في مراقبة الأسعار، وحسن جباية الضرائب، وحل مشكلات المواطنين المختلفة، ورفع الظلم والجور عنهم، وكثيرًا ما برز دور المجلس في تغليب مصلحة الناس على مصلحة الدولة، وهذا أمر كان مجهولًا تمامًا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: وثائق غير منشورة:

1- سجلات المحاكم الشرعية بدمشق

1. السجل رقم 49
2. السجل رقم 15
3. السجل رقم 525
4. السجل رقم 424
5. السجل رقم 414

2- ترجمة سجلات الأوامر السلطانية

1. السجل رقم 1
2. السجل رقم 3
3. السجل رقم 4
4. السجل رقم 5

ثانيًا: المصادر والمراجع:

1. حليم، إبراهيم بك: تاريخ الدولة العثمانية العليا، بيروت، 1988.
2. باشا، أمين سامي: تقويم النيل، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1928.
3. المعجم الجغرافي للقطر العربية السوري: إصدار مركز الدراسات العسكرية (تابع لوزارة الدفاع)، بالتعاون مع الجمعية الجغرافية السورية والمؤسسة العامة للمساحة، 5مجلدات، ط1، 1990.
4. النجار، جميل موسى: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة 1961.
5. أبو عز الدين، سليمان؛ باشا، إبراهيم: في سوريا، دار صادر، بيروت، 1929.
6. عابدين، محمد أمين: الحاشية، دار إحياء التراث، بيروت، 1419هـ.
7. مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية نشرها قسطنطين الباشا، مطبعة حريصا، لبنان 1926.
8. عبد الله، نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة في إقليمي مصر وبر الشام، طرابلس، 1990.